....تبادل النفر الذين يزورون رسول الله في مرضه الأخير من صحابته من المهاجرين والأنصار وأبناء عمومته، دون تحديد لذكر أسماء ورد ذكرها تاريخيا، كان سؤالهم الوضح والملح أحيانا على سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم... من الذي سيخلفك يا رسول الله ؟... من الذي توصى به ؟ من ذا الذي تستخلفه فينا ؟ أشاروا عليه أن يكون من بنى عمومته، أو من قريش لما لها بين العرب، أو من الأنصار لما لها من فضل المناصرة الإيواء... لكن رسول الله لم يجب أحدا.... وفضل أن يكون أمرهم شورى بينهم في اختيار قائدهم من بعده...وهذا ما تحقق جليا في مشاورات وطرح رؤى ممن اجتمع من الصحابة في ثقيف لاختيار خليفة رسول الله لإدارة شئون الدولة الحديثة والذي خرج بأبي بكر الصديق كأول خليفة للمسلمين... وعلى هذه السنة صار الخلفاء الراشدين من بعده، حتى زمن الفتنة الكبرى التي أسفرت عن مقتل عثمان بن عفان وما أسفرت عنه الأحداث بالصراع على الخلافة بيين على بن أبى طالب ومعاوية بن سفيان وما تلي ذلك من أحداث نعرفها تاريخيا ونعرف مسارها إلى الآن.....

تعالوا ما نفهمش..

في مصر ناس كثير تعلموا وتثقفوا ودربوا عقولهم على التنظيم وأفكارهم على المنطق وإحساسهم على الصدق وقلوبهم على حب الوطن منهم من سافر ولم يستطع العودة والعيش في وطنه الذي أجبرته الظروف على البعد عنه بعض الوقت فبعد أن كان يعيش فيه عاش الوطن بداخله.. وكلما عزم على العودة للحياة في الوطن لفظته الفوضى وطرده الفساد ومنهم من هو مجبور على العيش في هذا الوطن وإدراك أنه كان يريد الحياة عليه أن يغمض عينيه عن الكثير.. طلبا للسلامة النفسية ورغبة في الحد الأدنى من السلامة الاجتماعية ورأيه أن هذا هو السبب في كثير من تخلفنا عن العالم في التطوير والبحث العلمي والمشاركة السياسية والاجتماعية وغيره فرحوا بالانتفاضة الثورية التى استهلها الشباب في الخامس والعشرين من يناير الماضي وشارك فيها من استطاع حالما بالتغيير ولكني عندما قابلت أحدهم وجدته مكتئبا وأجابني بما لم أساله.. يبدو أن التغيير المطلوب ليس، فقط هو تغيير النظام من رشاسى إلى برلماني ولا حتى حفنة من المصريين كانوا على سدة الحكم حتى وان تجاوز عددهم المليون من أول رئيس الجمهورية لأخر غفير درك ولكن التغيير الذى يجب أن يكون هو تغييرنا نحن الشعب سلوكنا وثقافتنا هى المشكلة التى القينا بها فى وجه النظام لنرتاح من مسئوليتنا كمثقفين، أو رجال دين، أو رجال أعمال، أو علماء، أو تنويريين في تغيير أنفسنا وها نحن قد غيرنا النظام.. لكننا فوجئنا بأنفسنا ماذا لو وقفنا أمام أنفسنا وطالبنا الشعب يريد تغيير نفسه.

هل يتحقق التغيير الأفضل من راس الدولة إلى أخمص قدميها وأضاف ياعزيزى عليك إلا تحاول أن تفهم ما يحدث حولك حتى تستطيع أن تحافظ على سلامتك النفسية لا تحاول أن تفهم معنى أن يتحول الإعلام من مدح للنظام السابق إلى مدح للنظام الحالي بنفس الطريقة ونفس الأسلوب أو لماذا من رفض التعديلات الدستورية منذ أقل من شهر بعنف وافق عليها وحرم من يقول لا عليها بنفس العنف أو كيف تحس أن الزمن توقف من أكتوبر ٨١ إلى الآن عند حادث المنصة ولكن أللقطة أضافت مقتل النائب حسنى مبارك وسيطرته على الجماعات الإسلامية على الحكم، أو كيف أن عجلة الزمن تدور ونحن بدلا من التركيز على المستقبل نقف عند الماضي والانتقام والتشفي من رموزه، أو كيف ترى من يدعو إلى الديكتاتورية باسم الثورة والدعوة للتسليم بما يدعو إليه ذورهم دون تفكير أو مناقشة.. لا داعى للتكملة فما زالت مشاكلنا في ازدياد.. ومش عايز أقولك زى زمان ياعزيزى.. تعالى ما نفهمش..

فى المواطنة..

ما من مجتمع إلا ويتكون من مجموعة مكونات بشرية أخلافية.. هذه المكونات هي التي تشكل أي مجتمع على ظهر الأرض.. تتداخل هذه الاختلافات في كل كتلة بقدر غير متساوي.. حيث تبنى المجتمعات على الاختلاف والنسبية.. في اللون والعرق والعقيدة والعمل والعلم والفكر والغنى والفقر.. هذه الطبيعة المجتمعية تتميز داخل أفراد الكتلة الواحدة وتختلف عن غيرها في الكم والنوع.. وتتساوى مع غيرها في حق الفرد في الدولة.. والذي يكفله الدستور والقانون والعرف وحق المواطنة.. ولا يشكل هذا الاختلاف إلا التجانس في الثراء المجتمعي.. ولن يحدث الخلل في المجتمع إلا إذا امتازت كتلة عن غيرها في بعض الحقوق وحرمت الأخرى منها قصرا.. وما من مجتمع أممى إلا ويمر بمرحلة التمييز هذه في فترة من فترات تاريخه.. بسبب التغير المستمر لحركة الحياة والتاريخ.. وانعدام التوازن في قوى الكتل المجتمعية داخل النسيج الأممى الواحد.. لأسباب قد ترجع إلى سطوة القوة السياسية، أو الدينية.. أو المناخ التاريخي والثقافي العام الذي يساعد على قبول، أو رفض هذا الفكر التميزى في المجتمع.. وفى القرن العشرين كان لمصر نصيب من هذا الفكر التميزى..

فكان عنصريا متمثلا في الاحتلال ومعاونيه.. وطبقيا وهو المتمثل في التميز المجتمعي لطبقة الحكام والأثرياء عن كافة طبقات الشعب العاملة.. حتى جاءت ثورة ١٩٥٢م. التي مازالت تصحح نفسها بمحاولات في القضاء على أشكال التمييز، وجعل الكل يعامل بقانون موحد، تحدد فيه المسؤوليات والواجبات.. لكننا وبعد أكثر من خمسين عاما على هذا التغيير الثوري في نظام الدولة والمجتمع. مازال أمامنا الطريق الطويل في إقرار الحق في المساواة ومساعدة الأقليات الضعيفة في المجتمع لنيل حقوقهم كاملة كالطفل والمرأة والفقير والجاهل. وكذلك فى بعض حاجات الأقليات الثقافية والدينية.. وهو ما يجعله البعض سببا فى دعوته بضرورة وجود الدولة العلمانية.. وان كنت أرى أن العباءة الإسلامية التى ينص عليها الدستور المصري.